تقديم الملتقى الوطني

إن من الحقائق الثابتة لثابتة التي تبدوا بديهية للجميع، و التي ترد في معظم التقارير الخاصة بالنساء أن المرأة نصف المجتمع ، و يمثل هذا الإقرار بحد ذاته دليلا و تأكيدا على أن المرأة في المجتمع هي أحد المؤشرات و المقاييس الهامة المعبرة عن واقعه و تطوره و درجة نمائه و تقدمه، فبقدر ما تتمتع المرأة بحقوق و مكانة تكلفها حقوق و قوانين المجتمع بقدر ما تتاح للمرأة فرص التعبير عن قدراتها و إبداعاتها، لذا أصبح دورها في المجتمع الحديث يمثل مكانة عالية ضمن الموضوعات التي تناقش حاليا حتى شغل الدوائر القطرية الإقليمية و الدولية.

و عند رجوعنا للتاريخ نجد أن المرأة كانت مقصاة من ممارسة حقوقها السياسية عبر مختلف المراحل التاريخية، فقد كان ينظر للمرأة نظرة ازدراء و احتقار، كما عانت المرأة من شتى انواع القهر من هضم لحقوقها و خاصة حقوق السياسية و الاجتماعية، و لقد جاء الإسلام ليحرر المرأة من تلك الماسي و يمنح لها حقوقا إنسانية و شرعية و يسند لها أمورا هامة في حياة المجتمع رافعا بذلك من شأنها و مكانتها مستبدلا بذلها عزا و بعبوديتها كرامة و حرية، و مساويا بينها و بين الرجل في الحقوق و الواجبات مراعيا خصائصها الفيزيولوجية و الطبيعية.

و لقد دأب المجتمع الدولي أيضا في حماية حقوق المرأة و ذلك من خلال الاتفاقيات الدولية، و انهمكت المجتمعات في وضع اليات و الأطر من خلال تنظيم و عقد المؤتمرات و فعاليات تكثيف البرامج و المشاريع و التوسع في البحوث و الدراسات ، و ذلك من أجل

المجالس المحلية، ليستتبع ذلك تفعيل الآليات الكفيلة بتحقيقها، كتعزيز حظوظ تمثيلها على مستوى المجالس المنتخبة، من خلال تخصيص نسبة مئوية من المقاعد للمرأة في المجالس المنتخبة، ضمن إطار ما يعرف بإقرار نظام الكوتا أو الحصص الذي تكرس بموجب القانون العضوي رقم 12-03، لـ 12 يناير 2012 المحدد لكيفيات توسيع حظوظ تمثيل المرأة في المجالس المنتخبة .

و هو المكسب الذي تم إسقاطه في ظل التعديل الدستوري الأخير لـ 2020، وكرسه تبعا لذلك الأمر رقم 21-01 المتضمن القانون العضوي للانتخابات المعدل، ليتم تعويضه بنظام المناصفة باعتباره أكثر نجاعة للارتقاء بالدور السياسي للمرأة، والانتقال بها من مجرد شريك شكلي إلى شريك فعال في صناعة القرار.

حيث ومن خلال دستور 2020 تم النص على ترقية الحقوق السياسية للمرأة بتوسيع حظوظ تمثيلها في المجالس المنتخبة وفق المادة 59 منه، كما تم بموجبه اسقاط نظام الكوتا و تعويضه بنظام المناصفة، كما تم تجسيد ذلك أكثر بالأمر 21-01 المتضمن القانون العضوي المتعلق بنظام الانتخابات الجديد الذي نص في المادة الاولى منه على ضمان المشاركة السياسية للمرأة في الحياة السياسية ، و يعتمد نظام المناصفة كبديل لنظام الكوتا في العمليات الانتخابية، و لهذا جاءت هاته الورقة لتسليط الضوء على الجديد الذي جاء به دستور 2020 في ما يخص المشاركة السياسية للمرأة و توسيع حظوظ تمثيلها، و اعتماد نظام المناصفة كبديل لنظام الكوتا لتعزيز المشاركة السياسية للمرأة على مستوى

جامعة زيان عاشور الجلفة
كلية احقوق والعلوم السياسية

فرقة بحث: الحقوق السياسية للمرأة و اليات حمايتها تنظم:

كلية الحقوق والعلوم السياسية
نيابة مابعد التدرج والبحث العلمي والعلاقات الخارجية
جامعة الجلفة

ملتقى وطني حول

ترقية حقوق المرأة السياسية و اليات حمايتها

يوم 30 ماي 2022

الرئيس الشرفي للملتقى الوطني: الأستاذ الدكتور عيلام الحاج مدير جامعة الجلفة.

المشرف العام للملتقى الوطني: الدكتور بن حفاف اسماعيل ، عميد كلية الحقوق والعلوم السياسية.

رئيس الملتقى الوطني: الدكتور محديد حميد

محاور الملتقى الوطني:

المحور الأول: تطور حقوق المرأة السياسية :

-حقوق المرأة في التشريعات القديمة

-حقوق المرأة في الشريعة الإسلامية.

-حقوق المرأة في القوانين الوضعية.

المحور الثاني: ترقية حقوق المرأة على المستوى الدولي و الوطني.

-حقوق المرأة في الاتفاقيات الدولية.

-حقوق المرأة في الاتفاقيات الوطنية.

المحور الثالث: أساس تمتع المرأة بالحقوق السياسية:

(مبدأ المواطنة – مبدأ المساواة، موقف الشريعة الإسلامية و الاتفاقيات الدولية من الحقوق السياسية للمرأة).

المحور الرابع:-اليات حماية حقوق السياسية للمرأة

(اليات الوطنية لحماية الحقوق السياسية للمرأة في الجزائر، اليات السياسية و الدستورية لحماية حقوق المرأة في التشريع الجزائري).

المحور الخامس: -ترقية حقوق السياسية للمرأة في دستور 2020

- من مبدأ المساواة إلى مبدا المناصفة

-أسس تكريس نظام الكوتا كأداة لتفعيل المشاركة السياسية للمرأة.

-حلول نظام المناصفة محل نظام الكوتا لتعزيز المشاركة السياسية للمرأة في المجالس المنتخبة على ضوء التعديل

نيابة مابعد التدرج والبحث العلمي والعلاقات الخارجية

-رئيس اللجنة العلمية للملتقى: الدكتور بورزق أحمد

-نائب الرئيس اللجنة العلمية للملتقى الوطني : د/شلالي رضا د/بشار رشيد**

-أعضاء اللجنة العلمية للملتقى الوطني:

أ.د/ لحرش أسعد، أ.د/طعيبة أحمد، أ.د/خنيش سنوسي، أ.د/عز الدين مسعود، أ.د/بن داود ابراهيم، أ.د/ بن عالية حميد، أ.د/ حمادي نور الدين، أ.د/جعلاب كمال، أ- د/بشيري عبد الرحمان، أ-د/علي موسى حسين، أ- د/طيبي عيسى، أ-د/لدغش رحيمة، أ-د/لدغش سليمة، أ-د/ شنوف العيد، أد/ عدلي عبد الكريم، أ-د/لبيض ليلى، د/ العقون ساعد، د/ بن يحي ابوبكر الصديق، د/ بن الصادق أحمد، د/ شلالي رضا، د/لعروسي سليمان، د/ جمال عبد الكريم، د/عباس عبد القادر، ، د/ صدارة محمد ،د/ درماش بن عزوز، د/عمراوي مارية، د/بسعود حليمة، د/جدي نجاة، د/فيرم فاطمة الزهراء، د/شتاتحة أحلام، د/خلدون عائشة، د/حجاج مليكة، د/قاسم محجوبة، د/بوسام بوبكر، د/ بن مسعود محمد، ، د/هجرسي عبد الرحمان، د/ معيزة عيسى، ، د/بلعباس عائشة، د/مخلط بلقاسم، د/دليوح مفتاح، د/دروازي عمر، د/حمزة عباس، د/سبتي محمد، د/بوفاتح بلقاسم، د/سبع زيان، د/شريط محمد، د/ بورزق أحمد، د/بن مصطفى عيسى ،د/ هلالي مسعود، د/قريقر فتيحة، د/ بيدي أمال، د/بلعباس عائشة، د/ عسالي صباح، د/ثامري عمر، ، د/منصور داود، د/حرشاوي علان، د/سبع زيان، د/ قصير يمينة، د/ علي خوجة خيرة، د/ عليوة صبرينة، د/ ضيفي نعاس، د/ شاوشي سيد علي، د/هتهات محمد، د. هواري صباح ، د. شابحة أعمر، د. عبدلي فايزة، د.حملة العيد، د/ قيرع عامر(جامعة تيسمسيلت)، د/حوة سالم (جامعة غرداية)، د/ رمضاني فاطمة (جامعة تلمسان) ،د/ تكاري هيفاء (جامعة البليدة)، د/طيبي عائشة (جامعة البليدة)، د/حسيبة محي الدين (جامعة البليدة)، د/بن زوبير عمر (جامعة الأغواط)، د/

شروط المشاركة في الملتقى الوطني:

تكتب المداخلة اللغة العربية : خط «Arabic Simplified»حجم 14 بالنسبة للمتن و حجم 10 بالنسبة للهوام، اللغة الفرنسية : خط «Times New Roman»حجم 12 بالنسبة للمتن و حجم 10 بالنسبة للهوامش.

- تراوح عدد الصفحات بين 12 و 15 صفحة.

- أن يكون الموضوع أصليا لم يتم نشره من قبل و لم يسبق أن قدم في مؤتمرات أو ملتقيات علمية سابقة.

- لا تقبل المداخلات المشتركة، ولا يقبل تقديم أكثر من مداخلة.

- تؤكد المشاركة إلا بعد الاستقبال النهائي للمداخلة كاملة على الموقع الإلكتروني.

بيانات المشارك:

-يتضمن الملخص الإشارة إلى البيانات التالية:

-إسم المشارك ولقبه.

-الوظيفة.

-الرتبة العلمية.

-مجال وعنوان البحث في الدكتوراه.

-المؤسسة المستخدمة.

-العنوان، الهاتف، الفاكس، البريد الإلكتروني.

-لغة المداخلة ووسائل عرضها.

-محور المداخلة وعنوانها.

الآجال التنظيمية:

آخر آجل لاستقبال المداخلات النهائية:25/ماي/2022

ترسل الى البريد الإلكتروني:

jurimah@yahoo.fr